



الحمدُ للهِ وَبَعْد.. فَإِنَّمَا نِعَمُ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يُرْزَقَ نَظَارًا سَدِيدًا لِلأَمْوَالِ؛ فَلَا يُعَظِّمُ فَكْرَةً، أَوْ يَحْقِرُ أُخْرَى دُونَ دَلِيلٍ، وَلَا يَنْساقُ خَلْفَ الشِّعْوَاتِ الْمُفَرَّغَةِ مِنَ الْبَرَاهَانِ.

وَلَقَدْ ابْتَلَيَتِ الْحَقِيقَةُ عَبْرَ الزَّمْنِ بِمُشَوِّشَاتٍ تُصْنَعُ صُورًا ذَهَنِيَّةً مُغْلُوْطَةً، وَتَعِيدُ تَرْكِيبَ الْأَفْكَارِ بِشَكْلٍ بَعِيدٍ عَنِ الْإِنْصَافِ.

وَمَعَ تَزَادِ الأَحْدَاثِ الدَّامِيَّةِ فِي الْمَنْطَقَةِ، صَارَ الْبَحْثُ عَنِ مَنَابِعِ الْأَزْمَةِ وَاجْبَ الْوَقْتِ، وَاحْتَلَفَتِ مَشَارِبُ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَحْثِ؛ يَجْمَعُ بَيْنَهُمُ النَّظَرُ الْأَحَادِيُّ لِظَاهِرَةِ مَرْكَبَةٍ، وَفِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ تَكُونُ هَذِهِ الْأَحْدَاثُ سَاحَةً لِتَصْفِيَةِ الْحَسَابَاتِ مَعَ الْخُصُومِ؛ فَكُلَّمَا دَوَى انْفَجَارٌ خَرَجَ تَجَارُ الْقَضَايَا مُشَيْرِينَ بِأَصَابِعِهِمْ لِأَعْدَائِهِمْ، حَتَّى صَارَتِ الْأَصَابِعُ تُشَيرُ إِلَى الْجَهَاتِ السَّبْتِ

وفي هذه الورقة المختصرة سأحاول مناقشة فرضية مشتهرة على الألسن؛ تتناقلها الوسائل بمستويات مختلفة، مفادها (أنَّ ابن تيمية - رحمة الله - هو الأبُ الروحيُّ لتنظيم داعش)، وتزامنت مع هذه الحملة دعواتٌ لإحراء تراث شيخ الإسلام ابن تيمية، في صورةٍ مؤسفةٍ للمغالطات.

ولأنَّ المساحة العُرفيَّة لمثل هذه الأوراق لا تسمحُ بالإفاضة والتشقيق؛ سأحاول جُهدي التركيز على تحليل المغالطات التي يرددُها خصومُ الشيخ، وتقسيمها، ثم نقضُها، ثم نُقْضِها، بصورةٍ يجعل العاقلُ يُعيِّد النَّظر في تعاطيه مع هذا التراث، على ألاَّ أخرجَ عن مضمون الأدب واللَّباقَة، حتى لو رُمِيَنا من خارجه؛ فالحقُّ قويٌّ بذاته، يستطيعُ المواجهة بشجاعةٍ، دون قذفٍ قوارير الشَّتائم من مُدرَّجات التشجيع الفكريِّ.

أرضيات أولى:

أولاً: التكبيرُ حُكمٌ شرعيٌّ ليس لأحدٍ إلغاؤه، أو التبرُّؤ منه؛ فقد قال تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَالِثَةٍ} [المائدة: 73]، وقال: {وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44]، والآيات في ذلك وافرة، فحديثنا هنا ليس عن إنكارِ أصلِ التكبير، بل عن نَقْدِ المسالك المشوهة في إثبات هذا الحكم على الأفكار والأعيان.

ثانياً: إنَّ الشريعة أحاطت هذا الحُكمُ بأسوار من الضوابط تسييج المرء قبل الحكم بكفره، فالتكبيرُ ليس إذنًا بسفك الدماء، والأمر يتطلب تجاوزَ عقبات أخرى لينزل على الأعيان، ثم إذا نزل على الأعيان كان لتنفيذ استحقاقاته أنظارٌ مصلحية أخرى، والحديث عن تحقق شروط، وانتفاء موانع، والتفريقُ بين الفعل والفاعل حاضرٌ في المُخيلة التيمية:

(فقد يكون الفعلُ أو المقالة كفراً، ويُطلق القولُ بتكبير من قال تلك المقالة، أو فعلَ ذلك الفعل، ويقال: من قال كذا فهو كافر، أو من فعلَ ذلك فهو كافر. لكنَّ الشخص المعين الذي قال ذلك القول، أو فعلَ ذلك الفعل؛ لا يُحْكَمُ بـكُفره؛ حتى تقوم عليه الحجَّة التي يَكْفُرُ تاركها. وهذا الأمر مُطرد في نصوص الوعيد عند أهل السُّنة والجماعَة، فلا يُشَهَّدُ على المعين من أهل القبلة بأنَّه من أهل النار؛ لجوازَ ألاَّ يلحِّفَه، لفواتِ شرطٍ أو لثبوتِ مانعٍ) [1].

وذلك الضوابط مثبتةٌ في كتب التراث، ويَشَهُدُ المنصفُ أنَّها في غاية التحرُّز والضبط.

ثالثاً: باستخدام التجريد نجد أنَّ فكرة التكبير مقبولة عقلاً؛ فكلُّ فكرة تضع حدًّا دائرياً ذهنياً، ومن الطبيعي أنَّ الأخطاء التي تُناقضُ أصل الفكرة تزيحُ مرتكيها خارج الدائرة؛ إذ لا يمكن لأي فكرة أن تُسيِّل حدودُها لدرجة تضمُ البشرَ جميعَهم؛ لذلك فإنَّ الحديث عن عدم التكبير مطلقاً ليس مُحْمَداً، وإنما يكون عدم التكبير مُحْمَداً إذا وُضِعَ في موضعه الشرعيِّ وقُبِّلَ بضوابطه، وذلك لا يتأتى إلَّا لمن كان متبرساً حَسَنَ الوضُع لأحكام الله.

جمعتُ بعضَ اتهامات مُناوئي ابنِ تيمية بالداعشية، وأخذني التأملُ طويلاً في هذه الصورة، ثم عَجِبْتُ: أهذا ابنُ تيمية؟!

هذه الأقوصُوصات المعلوماتية رتَّبت بشكل مشوهٍ؛ لأنَّ طفلاً ملُوأً لقاحاً بعشوائيَّة، فأنتجت صورةً مُخيفَة، كلُّ ما أريده هنا أن أُعيدَ ترتيبَ قطعِ البازل؛ لظهورِ الحقيقةِ كما هي.

وبعد تحليل تلك النقادات التي يُقدِّفها الخصوم وجادُتهم يستخدمون تقنيات تشويهية متعددة؛ أبرزُ تلك المغالطات تحت تسع نقاطٍ، تُظْهِرُ تهافتَ الربط بين ابنِ تيمية والتهمة الداعشية.

1- العدسة الانتقائية:

لقد أحدث التراث التيمي نقلة نوعية فكرية، أثبتت عليها أطياف متباعدة، حتى خصوم الزَّمن القديم كانوا يعترفون بفضلِه وعلمه ولُمُوع ذهنه؛ وتعظيمه للوحي ظاهر لكلِّ ناظرٍ، فعندما يُعاد تشكيل هذا التراث الغني بأنواع المعرف الطبيعية والإنسانية على لونٍ واحدٍ، يُظْنُ إِذ ذاك مُتفقَّنُ النقولات أنَّ ابن تيمية كان يُكَفَّر صباحاً مساءً، وأنَّ قضيَّة إخراج الناس من دائرة الدين كانت مشروعَ ابن تيمية.

نحن نعلم أنَّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، فكيف باللهِ عليكم يتَّأْتَى لِمَن لم يقرأ من تراث ابن تيمية إلا نقولاتٍ موظفةٍ أن يحُكُّ بعدلٍ؟!

ماذا لو سأَلْنا جمهرة المدعشينَ لابن تيمية: كم كتاباً قرأوه له؛ أيَّ جوابٍ مُخجلٍ سيكون؟!
صاحبُنا الذي أرفع عنه قال في مشهدٍ سريٍ ذاتيٍ مؤثِّرٍ:

(هذا مع أني دائمًا، ومن جالسي يعلم ذلك مني؛ أني من أعظم الناسِ نهياناً عن أن يُنسبَ معينٌ للكفیر وتفسيقٍ ومعصيةٍ، إلَّا إذا عُلِمَ أنه قد قامت عليه الحجَّة الرِّسالَيَّة التي من خالقها كان كافراً تارةً، وفاسقاً أخرى، وعاصياً أخرى) [2].

ثم إنَّ ابن تيمية لم يضيِّط نفسه فحسب، ولم يكتفِ بنهيِ تلاميذه عن الولوغ في الغلوِ التكفيريِّ؛ بل صار ينتقد هذا الأمرَ ويجعله أمارةً على أهل البدع؛ فهو القائل:

(فَمِنْ عُيُوبِ أَهْلِ الْبَدْعِ تَكْفِيرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَمِنْ مَآمِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَهْنَمْ يُخْطُؤُونَ وَلَا يُكَفِّرُونَ).

ومن انبساطاته، وسمُّونَفْسِهُ أَنَّه لا يجازي التكبير بتکفيرِ مضارٍ، ولا الكذبَ بمثلِه، وقد أنكر على الإسفرايني قوله (لا تُكَفِّرُ إلَّا مَنْ كَفَرَنَا)، وأفاض القول في رده، وقال إن التكبير حقٌّ لله وحده، ليس لأحدٍ أن يجعله مجالاً للمقارضة، وأبو إسحاق الإسفرايني لم يكن سلَيفاً، وإنما لجعلِه من مؤسسي تنظيمات التكبير؛ على طريقة العدسة الانتقائية!

وفي شهادةٍ كاشفةٍ أدلى بها الإمامُ الذهبيُّ رحمه الله؛ قائلاً: (كان شيخُنا ابنُ تيمية في أواخرِ أيامِه يقول: أنا لا أكفرُ أحداً من الأمة) [3].

ولو ذهبتُ أنتقي من تراث المذاهب الأخرى كلماتِ التكبير، مع نزع السبابات كما يحدث مع ابن تيمية؛ لأنَّه أخرجَ صورةً أكثر تشوئهاً، ولكنْ يأبى اللهُ ثم الإنفاقُ هذا الضربَ من الفجورِ في الخصومة.

2- الإيهام بالفرد:

الناظرُ للحملة المناوئة لابن تيمية يظنُّ أنه الوحيد الذي نطق بالتكبير، وكأنَّ تراث المذاهب والأفكار الأخرى يخلو من التكبير، وعند النَّظر في خصوم الشيخ نجد أمثلةً صارخةً لانفلاتِ تكفيريٍ لا يمْتُّ لهذه الصورة الوردية التي يحاولون رسُّمها عن أنفسهم؛ فمثلاً نجد في تراث المعتزلة حشدًا من النقول الصارخة في تكبيرِ القريبِ والبعيدِ:

(ومن نماذجِ التكبير المسبَّبِ عند المعتزلة: تكبيرُ هشام الفوطيَّ مَنْ يقول بأنَّ الجنة والنار مخلوقتان الآن، وكَفَرَ الصميريُّ المجتمعُ - أو ما يعيَّرُ عنه قدِيمًا بالدار - إذا ثبَّتَ أهْلُها الصِّفات، يقول القاضي عبدُ الجبار عن الصميري: كان مذهبُه في الدار... أنه إذا غَلَبَ الجُبُرُ والتَّشبيهُ، فهي دارُ كُفُرٍ) [4]، وقد كانت الفوضى التكفيриَّة عند المعتزلة صفةً لازمةً، والتكبير

طالٌ حتى مُقدَّمي مذهبِهم؛ فقد كَفَرَ أبو علي الجبائي أبو الْهُذَيل العلاف، وكَفَرَ أبو الْهُذَيل بدوره النَّظَام، ثم أتى أبو هاشم الجبائي لِيُكَفِّرَ والدَّهُ أبي علي، وذلك في سلسلة تكفيرية فوضوئَة؛ يشهدها تاريخ المدرسة التي يصنفها الحَادِيثُونَ الْعَرَبُ بأنها شامةُ التُّراثِ ومفخرَته !

(ومن الطوائف: الأشعريَّة؛ فإنَّ بعضهم مقالاتٍ ونحوها عديدةٌ تمثِّلُ غلوًّا ظاهراً وكثيراً في التَّكْفِيرِ، ومن ذلك: قول الشيرازي - وهو من أئمَّة المذهبِ الأشعريِّ - حين قال:

(فمن اعتَقَدَ غيرَ ما أشرَنا إلَيْهِ من اعتقادِ أهلِ الْحَقِّ المُنْتَسِبِينَ إلى الإمامِ أبي الحسنِ الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَهُوَ كافرٌ. ومن نَسَبَ إلَيْهِمْ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرُوهُمْ؛ فَيُكَوِّنُونَ كافرًا بتَكْفِيرِهِ لَهُمْ؛ لِمَا رُوِيَ عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: ((ما كَفَرَ رَجُلٌ رَجَلًا إِلَّا بِأَهْدِهِمْ...))).

ومن ذلك ما نقله القرطبيُّ في تفسيره عن بعضهم فقال: (ذهب بعضُ المتأخرين والمتقدِّمين من المتكلِّمين إلى أنَّ من لم يَعْرِفْ اللَّهَ تَعَالَى بِالْطُّرُقِ التي طرقوها والأبْحَاثِ التي حَرَرُوهَا لم يصُحُّ إيمانُهُ، وهو كافرٌ؛ فَيُلَزِّمُ عَلَى هَذَا تَكْفِيرُ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَوْلَى مَنْ يَبْدِأُ بِتَكْفِيرِهِ آباؤُهُ وأَسْلَافُهُ وَجِرَانُهُ).

وقد أُورِدَ على بعضِهمِ هذا؛ فقال: لا تُشَنِّعْ عَلَيَّ بِكَثِيرٍ أَهْلَ النَّارِ. أو كما قال)

ومن ذلك: ما نَكَرَهَ الغزالِيُّ عن غلوٍّ بعضِ المتكلِّمين، فقال: (مِنْ أَشَدِ النَّاسِ غلوًّا وإِسْرَافًا، طائفةٌ من المتكلِّمين كَفَرُوا عوامَّ الْمُسْلِمِينَ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْكَلَامَ مَعْرِفَتَنَا، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَدَلَّةَ الْشَّرِعِيَّةَ بِأَدْلَتِنَا الَّتِي حَرَرْنَاها، فَهُوَ كافرٌ. فَهؤُلَاءِ ضَيَّقُوا رَحْمَةَ اللَّهِ الْوَاسِعَةَ عَلَى عِبَادِهِ أَوْلًا. وَجَعَلُوا الْجَنَّةَ وَقَفًا عَلَى شِرْذِمَةٍ يَسِيرَةَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، ثُمَّ جَهَلُوا مَا تَوَاتَرَ مِنَ السُّنْنَةِ ثَانِيًّا).

ومن ذلك غلوٍّ بعضِهم في تكفيير ابن تيمية والحكم عليه بالزندة والكفر؛ حيث يقول الحامدي معلقاً على قول السنوسيِّ: (قوله: "ابن تيمية" أي: الحنبلي المشهور، زنديق، وبغضه للدين وأهله لا يخفى). وقال ابن جماعة للأمير متحدثاً عن ابن تيمية: (هذا يجب عليه التضييقُ إذا لم يُقتل، وإنَّه قد ثبتَ كُفُرهُ). ومن ذلك وصفُ السُّبُكِي لابنِ القِيمِ بِأَنَّهُ مُلْحِدٌ، وَلَعْنُهُ إِيَاهُ؛ حيث يقول: (انتهى كلامُ هذا المُلْحِدِ، تبَأَ لَهُ وَقْطَعَ اللَّهُ دَابِرَ كَلَامِهِ) (السيف الصقيل - 53)[5]).

ومن ظَنَّ أنَّ هذه الموجة التكفيرية عند الأشاعرة قد انتهت، فلينظر ما قاله حسن السقاف - وهو حيٌّ يَشْتُمُ - عن ابن تيمية (كافرٌ لا يستحقُ دخولَ الجنة)[6]).

والحديثُ عن التكبير عند الرافضة أوضحُ من أن يتكلَّفَ المرءُ له جهاداً، والمقصودُ من هذه الوقفة إثباتُ وجود التكبير في كافةِ الطوائف المُنَاوِيَةِ لابن تيمية، وأنَّ تفْقِيَةَ الإيهامِ بالتفَرُّدِ تُحاوِلُ نَفْيَ هذا الوجود.

3- الخلط القرائي:

خرجَتْ أصواتٌ مع بداياتِ الربيعِ العربيِ تَسْتَنِكرُ الْخُنُوعَ، وتهاجِمُ الفقهُ السُّلْطانيُّ الذي يَكادُ يُؤْلِهُ الْحَاكِمَ، وفي موجةِ عَبَثِيةٍ كانت هذه الأصواتُ تجعلُ ابنَ تيميةَ مِن روادِ الفقهِ الْخَانِعِ، وتُطَالِبُ بِتَجَاوِزِهِ؛ لأنَّ شِيوخَ الْمُسْتَبِدِ يَسْتَشَهِدونَ بِنَقْولَاتٍ تيميةٍ، فصاروا عند هؤلاءِ الْوُكَلَاءِ الْحَصَرِيَّينَ لِفَهْمِ تراثِ الإمامِ، وأصبحَ ابنُ تيميةَ مِنْ مُتَفَقَّهَةِ السُّلْطَانِ لهذا الاعتبارِ!

وفي مشهدٍ آخرٍ - بعد سنواتٍ - خَرَجَ الْقَرْنُ الدَّاعِشِيُّ يَنْتَطِحُ الْأَمَّةَ، ويُمَرِّقُهَا، ويُسَيِّلُ أَنْهَارَ الدِّمَاءِ بِالْأَبْرِيَاءِ؛ ثُمَّ عادَتْ تلك الأصواتُ لتقولَ إنَّ هذا التَّهُورُ صنِيعَةٌ تيميةٌ أخرى، فقط لأنَّ هؤلاءِ أَيْضًا استَشَهَدوْنَ بِنَقْولَاتٍ تيميةٍ، وكأنَّ من المفترض أن يكون الإمام مسؤولاً عن الفكرةِ ونَقْيَضِها!

الخلل هنا يكمن في الخلط بين التراث التيمي وقراءاته؛ فكل مدرسة تأخذ زاوية أمام الفكرة فتنظر منها، وتحسب أن التراث مقتصر عليها، ولو طافت عقولهم لوجدوا أن خصومهم يتذمرون الزاوية المقابلة لنفس التراث، ويظلون أن الإمام يقرأ من زاويتهم فقط.

حتى لو رأينا المستوى قليلاً؛ يشهد التاريخ أن أضل الضلالات أقبلت متشحة بنصوص قرآنية، فهل الإشكال في النبع أم في السوّاقي الموجّهة له؟!

ثم إنني أرى بعض الخصوم ممن أصم آذاننا بالداعشية التيمية؛ لا يرتضي أن نحسب التوحش الأمريكي الآثم على فكرته الليبرالية، ولا يرتضي العربي الآخر أن نعد تجربة صدام أو الأسد نموذجاً مقبولاً للفكرة العروبية، فهل من العدل أن نحسب القراءة الداعشية للتراث التيمي ملزمة للإمام ومدرسته؟!

4 – إهمال السياقات:

من أبرز تقنيات التشويه انتزاع الكلام وبتر سياقاته من خلاف، حتى إذا شوّهت تسؤل الخصم بها الشتائم، وجعل يدل الناس قائلاً: (انظروا لهذه الفكرة؛ ما أشدّ بشاعتها!).

لقد كان ابن تيمية يقول الكلمة في سياق فكرة معينة، ثم تنتزع الكلمة لتُوظَّف في سياق آخر، وتُوضع صورة كلامته بجانب صورة تفجيرٍ لتسريب إلى الذهن علاقة الارتباط الآثمة.

وقد كان ابن تيمية نفسه يطبق منهج النَّظر للسياق لتحديد المعنى؛ فقد قال: (ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه، وما يتبيّن معناه من القرائن والدلائل؛ فهذا أصل عظيم مهمٌّ نافع في باب فهم الكتاب والسنة) [7].

بل يجعل إهمال السياقات من أصول المغالطات بقوله: (وأمّا تفسيره بمجرد ما يحتمله اللفظ المجرد عن سائر ما يبيّن معناه؛ فهذا منشأ الغلط من الغالطين) [8].

وقد أكثر أئمّة الإسلام على أن المعنى مختبئ في تصاعيف السياق:

(فالسياقُ يُرشِّد إلى تبيين المجملات، وترجيح المُحتملات) كما يقول العزُّ بن عبد السلام، وفي لفته أكثر وضوحاً يقرّ ابن دقق العيد أن تقنية إهمال السياقات تُحيل المعنى الذي أراده المتكلّم؛ إذ قال:

(أمَّا السِّيَاقُ والقرائن فإنَّها الدَّائِلةُ على مرادِ المتكلِّمِ مِنْ كلامِه) [9].

إن فالحديث عن معنى لا يخدمه السياق سقطة أخلاقية كبرى، وعلامة على أن هذا البناء النّقدي قام على أساس رخوه، وبسخريّة لاذعة يقر الشاطبيُّ هذا المعنى بقوله:

(كلامُ العرب على الإطلاق لا بدَّ فيه من اعتبار معنى المساق في دلالة الصيغ؛ وإنَّ صار ضحكةً وهزءاً) [10].

والسياق عند الشاطبي ليس فقط مسألة لغوية؛ فالسياق الاجتماعي والتاريخي وال زمني يدخل في تشكيل المعنى، وفهم مراد المتكلّم، وفي حديثه عن الضابط المعمول عليه في مأخذ الفهم قال: (المساقات تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل، وهذا معلوم في علم المعاني والبيان، فالذى يكون على باى من المستمع والمتفهم والالتفات إلى أول الكلام وأخره، بحسب القضية وما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، ولا في آخرها دون أولها؛ فإن القضية وإن اشتغلت على جمل؛ فبعضها متعلق بالبعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد، فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله،

وأوله على آخره، وإن ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المُكَلَّف، فإن فرق النَّظر في أجزاءه، فلا يتوصل به إلى مراده، فلا يصحُّ الاقتصر في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض، إلا في موطنه واحد، وهو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي وما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلِّم، فإذا صحَّ له الظاهر على العربية، رجع إلى نفس الكلام، فعمماً قريبٍ يبدو له منه المعنى المراد)([11]).

5- التَّغاضي الْكَمِي:

في يوم السبت (الرابع من يوليو الماضي) نشرت CNN تقريراً يؤكِّد أنَّ العدد الأكبر من المنضمِّين لتنظيم الدولة يحملون الجنسية التونسية، وفي هذا الخبر دلالاتٌ تستحقُّ الوقوف؛ فتونس عاشت تحت نير حُكم استبداديٍّ علماني، وكانت مناهجه الدراسية شديدة الإقصاء للمعاني الإسلامية، ومع ذا تصدرَ شبابهم - الذي رَضَعَ العلمانية من صُغره عبر المناهج - قائمة المُقاتلين في هذا التنظيم، أين ابن تيمية شماعهُ الجرائم في حياة هؤلاء؟! ماذا لو اطربنا مع منهجهم في التَّحليل، وقلنا إنَّ المناهج العلمانية سببٌ تفريحِ الغُلوِّ والتجيارات!

الحديث عن الاستمداد الداعشي أكبر من هذه التَّصنيفات الرخيصة، والمُناكفات الباردة؛ وفي توافد الأوروبيين الذين تعلموا في أرقى الجامعات العلمية على هذا التنظيم = ردٌّ على هذه الفُرْقَة، هذه الفُرْقَة التي تصمِّلُ عند هذه الظاهرة ولا تجد مكاناً للحديث عن ابن تيمية حين تفتح ملفات الدواعش الغربيين والتونسيين، وتتلَّعَّ بصمتٍ مُطْبِقٍ؛ يكشفُ أنَّ الظواهر المركبة لا تُفسَّر بهذه الأدوات الأحادية.

6- الرَّمْزُ المصلوب:

يطوف بذهني سؤالٌ كلما رأيت هذه الحَمْلة: (إذا كان التَّكْفِيرُ موجوداً في تُراثِ جميع الطوائف؛ ما الذي يجعلُ ابن تيمية يُصلَّبَ وحيداً؟)

وهذا السؤال لا يُجابُ عنه إلا بمعرفة خُصُومِ الشِّيخ ومستوى الخصومة؛ فمنهم من له موقف سبيء من التراث بأكمله، وإنما حَمَلَ على ابن تيمية لرمزيته، ومنهم من مشكلته الحقيقة مع الإسلام نفسه، ويُعَلِّبُ خصومته بعشاءٍ لطيف، ومنهم من مشكلته مع السَّلَفِيَّة، ويرى ابن تيمية مُمثَّلَها الأقوى، ومنهم من لديه تساؤلاتٌ موضوعية تستحقُّ النظر، وبهذا التقسيم يتَّضح لنا سببُ تواطُؤِ التيارات والأفكار المتبَاينة على بغضِّ ابن تيمية؛ فالعداءُ تارة يكون لابن تيمية المسلم من قبل أعداء الإسلام، وتارةً لابن تيمية السَّلَفِيَّ من قبل أعداء السَّلَفِيَّة، وتارة لابن تيمية التُّراثيَّ من قبل أعداء التراث؛ وذلك شَكَّ خطوطَ هُجُومٍ متوازيةٍ تُفسِّرُ كثافة النِّصالِ التي كسرَتْ على الجَسَدِ التَّيَمِّيِّ!

7- الاستباحة بِعَدَمِ الْعِصْمَة:

وهذه التقنية التشويهية شديدة الحضور في الأوساط المعاصرة؛ فكلما أنت تُهْمَمُ باطلةً، وانتصبَتْ لتَبَرِّئَةً مَنْ تَدِينُ لِللهِ بِبراءَتِه؛ أتَى دورُ هذه التقنية؛ حيث يقول مُحاورُك (وهل ابن تيمية معصوم؟ حتى تدافعَ عنه بهذه الضَّرَواحة؟！)

وبرغم تهاافتِ هذه التقنية إلَّا أنها تزداد انتشاراً، وهل من شرطِ عدم العصمة أن تكون كُلُّ التَّهَمَ صحيحةً!

ماذا لو أتيت لأحدٍ من هؤلاء واتهَمْته بأنه سبب سُقوط الدولة العباسية، وحين ينْبَسِ بالدِّفاع عن نفسه أصادِمهُ بنَفْسِ التقنية (وهل أنت معصوم؟!) لو اتَّبعنا هذه التقنية لإثبات التَّهَمَ لصار بُؤسُنَا اتهامُ أي أحدٍ بِأيِّ تهمة؛ لأنَّه غير معصوم، فعلى ذات المسارِ سيكون عدم العصمة مُسَوِّغاً لاستباحة كلِّ حقٍّ في الدفاع عن مظلوم؛ لك أن تخيلَ آثارَ هذه التقنية وتشويهها

للحقيقة، ثم تَحْكُم!

8- الاتهام باللازم:

ومن أتعجب ما رأيت في هذه التقنية؛ أن خصوم الشيخ يعيرون على الدواعش التكفير باللازم، والتكفير بالمال؛ وهم يستخدمون ذات التقنية مع الشيخ، والحديث هنا عن اللوازم الباطلة، وبهدوء العالم المتبصر يقول ابن تيمية في إنكار هذا المسلك: (ولو كان لازم المذهب مذهبًا للزرم تكفي كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات إله مجاز ليس بحقيقة؛ فإن لازم هذا القول يقتضي ألا يكون شيء من أسمائه وصفاته حقيقة) [12].

وحتى تقترب صورة هذه التقنية نضرب مثلاً: ماذا لو قلت على منبر أن يد السارق تقطع؛ كلام لا غبار عليه، ثم يأتي رجل بعد قرن من الزمان ليتهم أخاه بالسرقة دون برهان مقبول، فتقطع يده ظلماً، ثم يأتي ناس تلك الحقبة ليقولوا إنك سبب الظلم الذي وقع بقطع يده دون برهان!

فمنشأ الغلط هنا أن القول بقطع يد السارق ليس منسوباً لعین من أعيان فقهاء الإسلام حتى يؤاخذ به، بل هو حكم شرعي ثابت بالقرآن والسنّة، يتضافر معه الغلط في إسقاط هذا الحكم الشرعي على بريء، لينسب غلط الظلم في عدم إقامة البينة الالزمة على من اتبع الحكم الملزם بقطع يد السارق، لتكتمل فصول التشويه المركبة!

9- التقويل:

وهذه التقنية آخرها لسبب؛ وهو أنها سهلة البناء والكشف، تقوم على فكرة التشويه المباشر، والاعتماد على جهل القاريء؛ فعندما يعجز الخصم في بحثه عن نص يخدم فكرته، يقوم بإيجاد هذا النص عبر الكذب الصراحت، وإنشاء كلام من ذهن الخصوم وإلصاقه بابن تيمية.

وفي تغريدة منتشرة على وسائل التواصل قام خصم باستخدام هذه التقنية على أعقاب التفجير الذي حصل بالكويت، وعندما أعياد البحث والتنقيب قام بتأليف كلام لا يخلو من الظرافات؛ حيث قال: (اقتلوهم ولو كانوا في المساجد صائمين) (صحيح ابن تيمية).

والمحقق البسيط يعلم أن ابن تيمية لم يقل هذا الكلام، ولا شبّهه، بل لا يوجد في الدنيا كتاب اسمه (صحيح ابن تيمية!).

السياق الأخلاقي التيمي والسياق الأخلاقي الداعشي:

إن تغجب فعجب أن يجعل سياس داعش في البطل المخالفين امتداداً لسياس شيخ الإسلام في قفز صريح على نقطتين جوهريتين؛ وهما:

أ- تعامل ابن تيمية مع المخالفين عامة، وإن شطوا عن المدرسة السلفية بمراحل.

ب- وتعامل ابن تيمية مع خصومه الذين بَطَشُوا به بعد القدرة عليهم.

يقابلها عند الدواعش نقاضان؛ وهما:

أ- انقلابهم على كل مخالف لهم، ولو كان من داخل المدرسة السلفية الجهادية بضررها.

ب- فتكهم بخصومهم حين القدرة عليهم بوسائل التّقْتيل المعروفة عنهم.

والموافق كثيرة تترى غير أني مكتف بنمذجين لتعامل شيخ الإسلام مع خصوصه؛ لنكشف من خلالهما المفارقة الأخلاقية التي عميّت عنها عيون خصوم شيخ الإسلام؛ جاء في العقود الدرية:

(فَلَمَّا كَانَ فِي رَابِعِ شَهْرِ رَجَبِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى عَشَرَةِ وَسَبْعِمَائَةِ جَاءَ فِيمَا بَلَغَنِي رَجُلٌ إِلَى أَخِيهِ الشَّيْخِ شَرْفِ الدِّينِ، وَهُوَ فِي مَسْكِنِهِ بِالْقَاهِرَةِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ جَمَاعَةً بِجَامِعِ مِصْرَ قَدْ تَعَصَّبُوا عَلَى الشَّيْخِ وَتَفَرَّدُوا بِهِ وَضَرَبُوهُ، فَقَالَ: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الوَكِيلُ!

وكان بعض أصحاب الشيخ جالسا عند شرف الدين؛ قال: فقمت من عنده وجئت إلى مصر فوجدت خلفاً كثيراً من الحسينية وغيرها رجالاً وفرساناً يسألون عن الشيخ، فجئت فوجنته بمسجد الفخر كاتب المماليك على البحر، واجتمع عنده جماعة، وتتابع الناس، وقال له بعضهم: يا سيدي قد جاء خلق من الحسينية، ولو أمرتم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا.

فقال لهم الشيخ: لأي شيء؟
قالوا: لأجلك!

قال لهم: هذا ما يحق!

قالوا: نحن نذهب إلى بيوت هؤلاء الذين آذوك فنقتلهم ونخرب دورهم؛ فإنهم شوّشوا على الخلق، وأثاروا هذه الفتنة على الناس.

قال لهم: هذا ما يحل!
قالوا: فهذا الذي قد فعلوه معك يحل؟!

هذا شيء لا نصبر عليه، ولا بد أن نروح إليهم ونقاتلهم على ما فعلوا.
والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلما أكثروا في القول، قال لهم:

إما أن يكون الحق لي أو لكم أو لله؛ فإن كان الحق لي؛ فهم في حل منه، وإن كان لكم؛ فإن لم تسمعوا مني ولا تستفتنوني فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحق لله، فالله يأخذ حقه إن شاء كما يشاء.

قالوا: فهذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم؟

قال: هذا الذي فعلوه قد يكونون مثابين عليه مأجورين فيه!

قالوا: فتكون أنت على الباطل وهم على الحق؛ فإذا كنت تقول إنهم مأجورون فاسمع منهم ووافقهم على قولهم.

قال لهم: ما الأمر كما تزعمون؟ فإنهم قد يكونون مجتهدين مخطئين، فعلوا ذلك باجتهادهم؛ والمجتهد المخطئ له أجر! فانظر كيف جعل بغي هؤلاء المتعصبة عليه مما قد يثابون عليه، في استعلاءٍ تامٍ على حظ النفس، وقارنه بالبغي الداعشي في رمي كل مخالفٍ خالفهم ولو بالقول لا أكثر؛ ينكشف لك تهاوي مروءة الخصوم وتهافهم.

ثم تعالَ معي لنرى موقفاً أعجب؛ ليس في عقوبه فحسب عن خصومه من القضاة الذين أفتوا للسلطان بقتله، بل تجاوز هذا للشهادة بفضيلهم وعلمهم ومطالبة السلطان باستبقاءهم في مناصبهم؛ لنفع الناس، جاء في نفس المصدر:

(قال بعض أصحاب شيخ الإسلام: "وسمعتُ الشَّيْخَ تقيَ الدِّينَ ابْنَ تيمِيهَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - يذكرُ أَنَّ السُّلطَانَ لَمَّا جَلَسَ «يعني

السلطان وشيخ الإسلام» بالشباك؛ أخرج من جيده فتاوى لبعض الحاضرين في قتله واستفتاه في قتل بعضهم؛ قال: ففهمتُ مقصوده، وأنَّ عنده حنفياً شديداً عليهم لِمَا خَلَعُوه وبایعوا المَظْفَر ركناً الدين بیبرس الجاشنكير، فشرعتُ في مَدْحُوم والثناء عليهم وشُكُرَهُم، وأنَّ هؤلاء لو ذهبوا لم تَجِدْ مِثْلَهُم في دُوَّاتِكَ؛ أمَّا أنا فَهُم في حِلٍّ مِنْ حَقِّي ومن جهتي، وسَكَنَتُ ما عنده عليهم؛ قال: فكان القاضي زيد الدين ابن مخلوف قاضي المالكية يقول بعد ذلك: ما رأينا أتقى من ابن تيمية؛ لم نُبَقِّ مُمْكِناً في السُّعْيِ فيه، ولِمَا قَدَرَ عَلَيْنَا عَفَا عَنَا).

مثال تطبيقيٌّ:

نشرَ علي الجفري تغريدة تضمنت صورةً لكلام ابن تيمية في المجموع (14/478) :

(إِنَّ الْوَالَدَ إِذَا دَعَا الْوَالَدَ عَلَى الشَّرِكِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطِيعَهُ، بَلْ لَهُ أَنْ يَأْمُرَهُ وَيَنْهَاهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ وَالنَّهِيُّ لِلْوَالَدِ هُوَ مِنَ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ مُشْرِكًا جَازَ لِلْوَالَدِ قَتْلُهُ؛ وَفِي كِراهِهِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ).

وَجَعَلَ يُمارِسُ تِقْنِيَاتٍ تَشْوِيهَةً مُخْتَلِفةً لِلصَّاقِ قَتْلُ الدَّوَاعِشِ لِأَقْارِبِهِمْ بِهَذِهِ الْفَتْوَىِ، وَنَحْنُ إِذَا تَأَمَّلْنَا النَّصَّ التَّيْمِيَّ بِتَجَرْدٍ وَجَدْنَا أَنَّ الجَفْرِيَ أَهْمَلَ السِّيَاقَ؛ فَالْحَدِيثُ هُنَا عَنِ الْمُشْرِكِ بَعْدَ ثَبُوتِ صِفَةِ الشَّرِكِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَمَا يُوَهِّمُ الجَفْرِيَ مُتَابِعِيهِ بِأَنَّهُ فِي الْمُشْرِكِ الَّذِي لَمْ تَتَبَتَّ الصَّفَةُ عَلَيْهِ؛ كَمَا فِي تَخْرِصَاتِ الدَّوَاعِشِ وَاتِّهَامِهِمْ لِأَهْلِ الْقِبْلَةِ بِالرِّدَدَةِ، ثُمَّ إِنَّهُ اسْتَخْدَمَ تِقْنِيَةَ الْإِبْهَامِ بِالْتَّفَرُّدِ مَعَ أَنَّ مَسَأَلَةَ قَتْلِ الْوَالَدِ الْمُشْرِكَ - حَقًا - مَبْثُوثَةٌ فِي كِتَابِ الْمَذاِهِبِ كُلُّهَا، وَخِلَافُهُمْ فِي كِراهَةِ أَنْ يُبَاشِرَ الْوَالَدُ قَتْلَ وَالدَّهِ أَوْ إِبَاحَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ الْحَدِيثُ عَنْ وَحْشِيَّةِ الْقَوْلِ كَمَا يُمارِسُ الجَفْرِيُّ خَلْطَهُ الْقِرَائِيَّ هُنَا، فَعِنْدَ الْأَحْنَافِ قَالَ الْكَاسَانِيُّ فِي "تَرْتِيبِ الشَّرَائِعِ" (7/101) : (وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَبْتَدِئَ أَبَاهُ الْكَافِرَ الْحَرَبِيَّ بِالْقَتْلِ...).

وَعِنْ الْمَالِكِيَّةِ يَقُولُ الْقَرَافِيُّ فِي "الذِّخِيرَةِ" (12/8) - بَعْدَ ذِكْرِ آيَةِ {وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا} [الْقَمَانِ: 15] (فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْكَافِرَ انْدَرَجَ فِي الْمُوَصَّى بِبِرِّهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالشَّرِكِ إِلَّا كَافِرٌ، وَقَالَ أَصْبَحَ: يَقْتُلُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ}، وَعِنْ الشَّافِعِيَّةِ يَقُولُ النَّوْوَيُّ فِي "الْمَجْمَوعِ" (19/295) (وَيُكْرَهُ أَنْ يَقْصِدَ قَتْلُ ذِي رَحْمٍ مُحَرَّمٍ)، وَعِنْ الْحَنَابِلَةِ يَقُولُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي "الْمُغْنِيِّ" (8/536) : (ذَكْرُ الْقَاضِيِّ - وَهُوَ أَبُو يَعْلَى الْفَرَاءِ - أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِلْعَادِلِ قَتْلُ ذِي رَحْمٍ الْبَاغِيِّ؛ لَأَنَّهُ قَتْلٌ بِحَقٍّ، فَأَشْبَهُ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهِ) ([13]).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا لَيْسَ تَحْرِيرَ الْأَقْوَالِ، وَمَعْرِفَةَ الْفُرُوقِ؛ لَكِنَّ أَرَدْتُ كَشْفَ الْمَغَالِطَاتِ الْجَفْرِيَّةِ، وَكَشْفَ مَخَابَاتِ خَطَابِ الْإِنْشَائِيِّ الشَّعَارِاتِيِّ.

ختاماً:

الْحَدِيثُ عَنْ سَبِّ أَحَادِيٍّ فِي تَحْلِيلِ ظَاهِرَةِ مَرْكَبَةِ أَوَّلِ دَرَكَاتِ الْخَلَلِ؛ إِذ الظَّاهِرَةُ الدَّاعِشِيَّةُ مُعَقَّدَةُ الْمُكَوَّنَاتِ، فَالْخَطَابُ الْهُوَيَاتِيُّ الْأَمْمِيُّ يَجْتَذِبُ قِطَاعًا وَاسِعًا مِنْ حَرَمِ هَذِهِ السُّعَةِ، لِحَسَابِ الْخَطَابِ الْقُطْرِيِّ الضَّيقِ، ثُمَّ إِنَّ الدَّوَاعِشَ يَزْعُمُونَ لِأَنفُسِهِمْ مَظَالِمَ تَسْرِعُ نُمُّؤَ نَبْتَتِهِمُ الْخَبِيَّةَ، خَصْوَصًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ اجْتَالَتْهُ شِيَاطِينُ الْغُلُوِّ كَانَتْ لَهُمْ أَوْ لِأَقْارِبِهِمْ تَجَارِبُ مَعَ ضُغُوطَاتِ سِيَاسِيَّةٍ مِنْ عَدِيدٍ مِنَ الْأَنْظَمَةِ بِالاعْتَقَالِ وَغَيْرِهِ، وَفِي إِطَارِ التَّفَسِيرِ لَا التَّسْوِيغِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُحَلَّ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ دُونَ النَّظَرِ لِلْمُكَوَّنَاتِ النَّفْسِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي أَدَّتَ لِنشَوَءِ هَذَا التَّيَارِ.

بِاسْتِحْضَارِ الْمُكَوَّنِ الْغَرَبِيِّ الْأَوْرُوبِيِّ الْوَاسِعِ فِي صَفَوْفِ دَاعِشِ، الَّذِي يَخَالِفُ فِي نَشَأَتِهِ الْمُكَوَّنِ الشَّبَابِيِّ الْمُغَالِيِّ مِنْ عُمْقِ الْبَلَادِ الْعَرَبِيَّةِ.

إِذن؛ نَحْنُ نَتَحَدَّثُ عَنْ ظَاهِرَةِ مَرْكَبَةِ، وَنُحَاوِلُ أَنْ نَرْبِطَهَا بِسَبِّ أَحَادِيٍّ، وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَنْتَقِلَّ مِنْ مَرْحلَةِ تَصْفِيَّةِ الْحَسَابَاتِ إِلَى

مرحلة إيجاد الحلول فعلينا النظر للصورة الكاملة دون أن تستغرنَا الأجزاء، عندها نكون قد وضعنا قَدَمَنَا على طريقٍ يُخرِجُنَا من هذه الأزمة.

[1] ((مجموع فتاوى ابن تيمية)) (35/165).

[2] ((مجموع الفتاوى)) (3/229).

[3] ((سير أعلام النبلاء)) (15/88).

[4] ملخصاً من ((التكفير عند المعتزلة .. مقاربة منهجية)) للدكتور سليمان الريعي، منشور في مجلة العلوم الشرعية الصادرة عن جامعة القصيم محرم 1434هـ.

[5] منشور للدكتور سلطان العميري بعنوان (التكفير عند بعض علماء الأشاعرة).

[6] ينظر: (هكذا تحدث ابن تيمية) للدكتور عائض الدوسري (ص45)، وقد أبان في فصله الأول عن كمية الشتائم والتکفیر التي تجري على لسان هذا الرجل المحسوب على المتصوفة والأشعرية .

[7] ((مجموع الفتاوى)) (6/18).

[8] ((مجموع الفتاوى)) (15/94).

[9] ((أحكام الأحكام)) (2/21).

[10] ((الموافقات)) (3/153).

[11] ((الموافقات)) (4/266).

[12] ((مجموع الفتاوى)) (20/217).

[13] مستفاد من مقال للأستاذ بدر العتيبي على مدونته تحت عنوان (مختصر كشف الشبهات2).

الدروس السنوية

المصادر: